اجتماع «الوطنية العقارية» اليوم لمناقشة إصدار سندات

يجتمع مجلس إدارة شركة الوطنية العقارية (NRE) اليوم لمناقشة استراتيجية العمل ومتطلبات زيادة رأس المال، وتابعت الشركة في بيان للبورصة أمس أن الاجتماع سيناقش كذلك الاستدانة عن طريق إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، وما يستجد من أعمال، ويبلغ رأسمال الشركة نحو 98,97 مليون دينار، موزعا على نحو 936,9 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وأقر مساهمو الشركة في 22 يونيو الماضي، زيادة رأسمال الشركة من 94,25 مليون دينار إلى 98,97 مليون دينار، وبلغت أرباح الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016 نحو 11,1 مليون دينار، بتراجع 4,7٪ عن الفترة ذاتها من عام 2015.

بعد زيادة أسعار البنزين.. التضخم يرتفع إلى 3,5٪ بنهاية العام الماضي

«صندوق النقد»: رغم الأوضاع الصعبة.. الكويت تتمتع بمصدات مالية قوية

كشف صندوق النقد الدولي ان الكويت تتمتع بوضع مالي جيد ومناسب للتخفيف من التأثيرات الحادة التي تركتها أسعار النفط المنخفضة على مدار العامين الماضيين، وفي موازة ذلك فقد تراجعت الأوضاع المالية والخارجية بشكل ملحوظ وتباطأ النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بشكل معتدل إلى نحو 3,25٪ في 2015 مقابل نحو 5٪ في 2014، وذلك مدفوعا بتزايد أثر حالة عدم اليقين على معدلات الاستهلاك.

وأشار «صندوق النقد» إلى انه على الرغم من تلك الاوضاع السلبية، إلا ان الكويت تتمتع بمصدات مالية كبيرة ونسب دين حكومي منخفض وهو ما يعطي مساحة للسياسة الاقتصادية لضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي مع زيادة دعم الاستثمار العام للنمو الاقتصادي.

وذكر الصندوق في ختام مشاورات عام 2016 مع الكويت، وفقا لبيان صدر أمس عن بنك الكويت المركزي، انه بالرغم من التحسن في تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية، فإن المؤشرات المتاحة تشير إلى تباطؤ معتدل في نمو القطاعات غير النفطية هذا العام، كما سجل معدل التضخم السنوي نحو 3٪ في 2015، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى نحو 3,5٪ في 2016، ليعكس الارتفاع الأخير في أسعار البنزين.

احتواء الإنفاق الحكومي

وأشار إلى أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق الحكومي فقد تراجعت الحسابات المالية والخارجية بشكل ملحوظ، وظهرت الحاجة لتمويل الموازنة العامة، حيث أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى حدوث عجز مالي كبير في السنة المالية 2017/2016 بنحو 17,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ورأي «صندوق النقد» ان القطاع المالي استمر في أدائه القوي بمساعدة الظروف الائتمانية المواتية، واستند في ذلك الى بيانات يونيو 2016، والتي سجلت فيها البنوك معدلات مرتفعة لكفاية رأسمال وصلت إلى 17,9٪، ومعدلات ربحية قوية مقاسة بالعائد على الأصول وصلت إلى 1٪، كما شهدت نسبة القروض غير المنتظمة انخفاضا لتصل إلى نحو 2,4٪، وارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة إلى نحو 206٪.

وأعرب الصندوق عن ارتياحه للسيولة المصرفية والتي شهدت معدلات نمو بوتيرة قوية للتسهيلات الائتمانية السنوية المقدمة إلى القطاع الخاص، مدفوعا بشكل رئيسي بنمو القروض المقسطة.

تقييم المجلس التنفيذي

وتناول «المركزي» تقييم أعضاء المجلس التنفيذي لتقرير «صندوق النقد» وذلك على النحو التالي:

● من المتوقع تحسن الأوضاع المالية والخارجية للكويت مع تعافي أسعار النفط، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية ليصل إلى 4٪ على المدى المتوسط مدعوما بالتحسن المستمر في تنفيذ المشاريع الواردة ضمن الخطة الإنمائية الخمسية، ويمثل المزيد من التراجع المستمر في أسعار النفط الخطر الرئيسي على تلك التوقعات، وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على التوقعات الاقتصادية تتمثل بتباطؤ تنفيذ المشاريع، وتزايد التقلبات في الظروف المالية العالمية، وامتداد المخاطر الأمنية الإقليمية المتصاعدة.

● إن أسعار النفط المنخفضة واستمرارها لمدة أطول يدعو للمثابرة على تنفيذ الإصلاحات وتركز استراتيجية الحكومة للإصلاح المكونة من 6 محاور على إصلاح المالية العامة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين، كما أن الخطوات الحكومية المتمثلة بالجهود الرامية إلى ترشيد الإنفاق الجاري، بما في ذلك إصلاح أسعار البنزين وأسعار الخدمات الحكومية في الآونة الأخيرة، واتخاذ تدابير لتسهيل التراخيص التجارية، هي خطوات في الاتجاه الصحيح، وأكد الخبراء أن المحافظة على التوافق لصالح التحول الاقتصادي وزخم الإصلاح أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الاستراتيجية.

● ينبغي أن تركز الإصلاحات المالية على معالجة تقلبات المالية العامة الأساسية وأن تصمم للحد من أي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وسيساهم الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء وضبط فاتورة الأجور والمرتبات من خلال إصلاحات مصممة بشكل جيد في تجنب تفاقم التكاليف الأولية وتقليل جمود الموازنة العامة.

● إدخال الضريبة على دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة وإعادة تسعير الخدمات الحكومية سيؤدي إلى تنويع الإيرادات بعيدا عن النفط، وينبغي أن يتم تصميم وتتابع هذه الإصلاحات المالية بهدف تحقيق التوازن بين زيادة الادخار الحكومي إلى مستويات تتوافق مع اعتبارات الإنصاف بين الأجيال من جهة، والتخفيف من التأثيرات السلبية لضبط أوضاع المالية العامة على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، كما أن الإطار متوسط الأجل للمالية العامة على أساس التنفيذ من أعلى إلى أسفل، وتحديد الأهداف متوسطة الأجل بوضوح يساعد في توجيه خطط ضبط أوضاع المالية العامة والحد من مخاطر تنفيذ تلك الاصلاحات.

● ينبغي تقييم خيارات تمويل عجز الموازنة العامة ضمن إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم مع مراعاة الروابط المالية الكلية، حيث يستند النهج الحالي للحكومة على مزيج التمويل المتوازن الذي يجمع بين مواصلة السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام والاقتراض الداخلي والخارجي بما يساعد على تخفيف مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان والمحافظة على مستوى مرتفع من المصدات المالية السائلة، كما إن استمرار التقدم نحو تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، بما في ذلك دعم إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل أشمل وأطول أجلا، وتحسين عمليات إصدار السندات، والعمل على زيادة الشفافية من شأنه ضمان الإدارة الفعالة للدين ودعم تطوير أسواق السندات المحلية.

● هناك خطوات يمكن اتخاذها لتعزيز مرونة القطاع المالي، ويرحب خبراء الصندوق بمبادرات بنك الكويت المركزي لتعزيز مراقبة القطاع المصرفي والمالي في ضوء المخاطر المحتملة بحدوث المزيد من الانخفاض المستمر في أسعار النفط، ومخاطر القطاع المالي المرتبط باقتصاد غير متنوع إلى حد كبير. كما أن وضع إطار عمل رسمي لتفعيل إجراءات التحوط الكلي وإصلاحات لتسهيل استرداد الديون، وتطوير إطار للتنبؤ بالسيولة، وتعزيز إطار عمل لإدارة الأزمات، بما في ذلك إدخال نظام تسوية خاصة بأوضاع البنوك وآلية لضمان الودائع سيساعد كل ذلك في تعزيز كبير لمرونة القطاع المالي مع ضمان تسوية مناسبة لأوضاع البنوك في حالة نشوء أية ضغوط.

الكويت تتمتع بوضع مالي جيد ومناسب للتخفيف من التأثيرات الحادة التي تركتها أسعار النفط المنخفضة (شانافاس قاسم)

زيادة معدل النمو الاقتصادي غير النفطي إلى 4٪ بفضل مشاريع التنمية

ضريبة الشركات و«القيمة المضافة» وإعادة تسعير الخدمات الحكومية ضرورة لتنويع الإيرادات

البنوك قوية.. 18٪ كفاية رأس المال.. وانخفاض القروض غير المنتظمة إلى 2,4٪

206٪ نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة

الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء وضبط الأجور والمرتبات يقلل جمود الموازنة

ربط الدينار بسلة عملات يضمن الاستقرار النقدي

قال تقرير صندوق النقد: ان سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة «غير معلنة» من العملات تعتبر سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي وتحقق دعامة فعالة للاستقرار النقدي. ويمكن لإصلاحات المالية العامة أن توفر دعما إضافيا وتغطية جزء كبير من الفجوة المعتدلة في الحساب الجاري عن طريق زيادة مدخرات المالية العامة على المدى المتوسط على النحو الموصى به.

تحسين بيئة الأعمال والحد من الإجراءات الإدارية المعقدة

بين «صندوق النقد» أن إصلاحات سوق العمل والجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص مهمة لتنويع وتعزيز خلق فرص العمل للمواطنين، كما ان المواءمة الأفضل للحوافز في سوق العمل ضرورية لتشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص.

كما تساعد زيادة استخدام عمليات التخصيص والشراكات مع القطاع الخاص على زيادة الإنتاجية والاستثمار في القطاع الخاص وخلق فرص العمل للمواطنين، ومن الأمور المهمة لنجاح هذه الاستراتيجية الاعتماد على الأطر القانونية والمؤسسية الأقوى التي تعزز المنافسة وتخفض التكاليف الضمنية والالتزامات المحتملة على الحكومة.

وينبغي أن يقترن ذلك بمزيد من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك تسهيل الحصول على الأراضي والتمويل، والحد من عبء الإجراءات الإدارية والتعليمات المعقدة، وتشجيع المنافسة، وتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

السيولة الأعلى منذ يونيو 2013 عند 75 مليون دينار

جلسة تاريخية جديدة للبورصة.. مليارا دولار المكاسب

محمود فاروق

أنهت مؤشرات البورصة تعاملاتها أمس على ارتفاعات قوية، نتيجة عمليات التجميع لبعض الأسهم القيادية أفضت إلى ارتفاع السيولة 26٪ إلى 75 مليون دينار، وهي أعلى سيولة منذ 18 يونيو 2013 حسب بيانات شركة بيت الاستثمار العالمي (غلوبل). وربحت القيمة الرأسمالية للبورصة في جلسة امس وحدها 650 مليون دينار أو ما يقارب 2,1 مليار دولار دفعة واحدة وسط موجة من التفاؤل لم تشهد البورصة الكويتية منذ الأزمة المالية.

وارتفعت أسعار 103 أسهم امس مقابل تراجع 16 سهما فقط واستقرار 65 سهما، وجاءت هذه الارتفاع على خلفية أجواء إيجابية مستمرة عززها تقارير إيجابية من صندوق النقد الدولي وموديز الذي أعادت الثقة بالاقتصاد الكويتي ولمركزها الائتماني الاقوى في المنطقة، اضافة الى ارتفاعات متواصلة لأسعار النفط على خلفية التصريحات من السعودية ودول منظمة «أوبك».

ويقول الخبير في أسواق المال فهد العنزي إن مستويات السيولة بالسوق الكويتي تؤكد على رغبة المستثمرين وتمسكهم بالجانب الشرائي على الأسهم القيادية خاصة قطاع البنوك الذي قاد تداولات السوق إلى الارتفاع منذ بداية جلسة التداول.

وتوقع العنزي خلال حديثه ل «الأنباء» ان تظل الأسهم القيادية في مستويات مغرية للشراء مع اقتراب إعلان نتائجها السنوية، وسط ترجيحات بتحقيقها توزيعات نقدية جيدة مقارنة بالعام الماضي، تعتبر بين الاعلى في السوق الآن.

ولم يستبعد العنزي اتجاه بعض المتداولين إلى عمليات جني الأرباح بنهاية التداولات الأسبوعية غدا، على اعتبار انه أمر طبيعي من الناحية الفنية، مستندا في حديثه إلى ضرورة ان يتراجع السوق بشكل هادئ ومنطقي دون ان يترك أي فجوات سعرية تؤدي إلى تراجع مؤشراته بشكل كبير.

وفي المقابل يرى الخبير في أسواق المال إبراهيم البيلي إن غالبية المحافظ مازالت تتمسك بالمسار الشرائي في أغلب تحركاتها بين الأسهم التي وصلت لمستويات مغرية فنيا.

ونصح البيلي خلال حديثه لـ «الأنباء» المتعاملين رغم حالة التفاؤل الحالية بالتريث في أخذ القرار الاستثماري لحين اتضاح الرؤية بنهاية الأسبوع الجاري في حال ان الوضع الإيجابي للسوق بمنزلة حالة وقتية أم سيستمر للفترة المقبلة.

وتراجعت الكميات بشكل طفيف إلى 700,84 مليون سهم أمس مقابل 702,27 مليون سهم بجلسة الاثنين، وأنهت المؤشرات، في المنطقة الخضراء، معززة مكاسبها بعمليات التجميع على بعض الأسهم.

وصعد المؤشر السعري 1,2٪ رابحا 77,12 نقطة، بإقفاله عند النقطة 6301,12، وارتفع الوزني 2,36٪، وصعد كويت 15 بمعدل 3,03٪.

وتصدر قطاع البنوك ارتفاعات امس بنحو 3,33٪ مع صعود سهم الكويت الوطني 4,5٪، وبيتك 3,4٪، وبنك الخليج 6,9٪ وبنك برقان 6,6٪. كما ارتفع قطاع الاتصالات 2,43٪ مع صعود غالبية أسهم القطاع وعلى رأسها زين بنسبة 3,33٪.

وارتفع قطاع العقار 2,35٪ مع صعود سهم الوطنية العقارية 8,5٪، علما بأن مجلس إدارة الشركة سيجتمع غدا لمناقشة متطلبات زيادة رأس المال، واستراتيجية عمل الشركة.

المستثمرون يعودون بقوة الى البورصة (قاسم باشا)

103 أسهم ربحت.. والمؤشرات تقفز.. والتفاؤل يعم السوق

«المركزي» يجدد موافقته لمجموعة الساير لزيادة حصتها في بنك وربة إلى 15٪

جدد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي موافقته على زيادة نسبة ملكية مجموعة الساير القابضة في بنك وربة لمدة 3 أشهر، تبدأ من 18 يناير الجاري وحتى 18 أبريل القادم.

وأوضح بنك وربة في بيان لبورصة الكويت أمس أن المركزي وافق باجتماعه المنعقد في 9 يناير الجاري على زيادة ملكية الساير في البنك من 4,9٪ لنحو 15٪. ووفقا لبيانات البنك على موقع السوق، فإن قائمة كبار الملاك تشمل الهيئة العامة للاستثمار والتي تبلغ حصتها بالبنك 25٪، فيما تبلغ حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نحو 6,83٪. وكان بنك الكويت المركزي وافق في 18 أكتوبر الماضي على طلب مجموعة الساير القابضة بخصوص زيادة ملكيتها في بنك وربة، على أن تسري الموافقة لمدة 3 أشهر. وفي مطلع نوفمبر الماضي، رفعت مجموعة الساير ملكيتها ببنك وربة إلى 6,08٪، لتعادل حصة الساير بعد زيادتها نحو 60,8 مليون سهم من أسهم البنك.

«المزايا»: ليس لنا دور في التقييم العادل للسهم

قالت شركة المزايا القابضة المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، إن التقييم الأخير لسهم الشركة صادر عن جهة مستقلة، وهي شركة بيتك كابيتال، وليس للشركة دور في تحديد القيمة العادلة المعلنة بالتقرير. وأوضحت المزايا في بيان لبورصة الكويت أمس أن بيتك كابيتال قيمت السهم عند سعر يتراوح بين 0,170 و0,175 دينار، مع التوصية بشرائه.

وأضافت الشركة في البيان أن بيتك كابيتال قالت في تقريرها إن السعر العادل لسهم المزايا أعلى بنسبة تتراوح بين 49,1٪ و53,5٪ عن السعر الذي يتداول به السهم ببورصة الكويت.

وكانت أرقام كابيتال قد قيمت سهم المزايا في أكتوبر الماضي عند 160 فلسا مع التوصية بشرائه بأعلى 50٪ من القيمة التي كان يتداول بها في السوق في ذلك التوقيت.